

حق قواعد البيانات - التجربة الأوروبية

قواعد البيانات: حقوق المؤلف وحق قواعد البيانات

إن قاعدة البيانات هي مجموعة من المصنفات المستقلة القابلة للبحث، وهي أيضاً عبارة عن بيانات أو غيرها من المواد المرتبة في نظام متسق. وقد تكون قاعدة البيانات إلكترونية أو غير إلكترونية كما هو الحال مع فهرس البطاقات بالمكتبات. والحقائق والبيانات في حد ذاتها مثل المعادلات الرياضية أو بعض المعلومات الخاصة بظاهرة المد في المحيطات هي معلومات ليست أهلاً للتمتع بحماية حقوق المؤلف، ولكن هناك مجموعات بيانات معينة قابلة للحماية. وبعبارة أخرى، تتمتع قاعدة البيانات بحماية حقوق المؤلف إذا كانت "ثابتة" في شكل مادي وتنتم بالأصالة.

وهناك قاعدتان للأصالة. فالدول التي تتبع التشريعات اللاتينية (Civil Law) ذات تقليد "حق المؤلف" (Droit d'auteur) تتطلب وجود عنصر "الإبداع الفكري". أما الدول التي تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية (Common Law) فتمنح حماية حقوق المؤلف إذا كان عمل قاعدة البيانات يتطلب قدرًا من المهارة أو بذل الجهد أو الاجتهاد العقلي (يعرف ذلك أيضاً بحق المؤلف في عرق جبينه [sweat of the brow]). ويعني ذلك أن عددًا ضئيلاً للغاية من قواعد البيانات في الدول التي تتبع التشريعات اللاتينية يتمتع بالحماية بموجب حقوق المؤلف بوجه عام، وذلك لأن القاعدة العليا في الفلسفة التي تقوم عليها هذه التشريعات تعني أن حماية قواعد البيانات ينطبق فقط على قواعد البيانات التي تعرف بـ"الأصلية".

ولكن في عام 1991، أقرت المحكمة العليا بالولايات المتحدة (تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية) في حالة قضية فيست (Feist)³⁵ بأن التجميع غير الأصلي للحقائق غير أهل للتمتع بحماية حق المؤلف. وحيث إن المصنف لا بد أن يتصف "بالأصالة" وذلك كما يحدده حق المؤلف وليس وفقاً لمعيار عرق الجبين، فقد حكمت المحكمة بأن دليل التليفون المرتب أبدياً ليس أهلاً لتشمله حماية حق المؤلف.

وفي نفس الوقت اعتبرت المفوضية الأوروبية أن السوق الأوروبية "يعاني من التمزق بسبب الكثير من العوائق التقنية والقانونية واللغوية"³⁶. حيث تختلف حماية قواعد البيانات في الدول الأعضاء التي تتبع التشريعات اللاتينية من الحماية التي تمنحها الدول التي تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية (المملكة المتحدة وأيرلندا). وترى المفوضية بأن ذلك قد ألحق الضرر بالحركة الحرة لإنتاج قواعد البيانات في أوروبا، ولأحظت أن المملكة المتحدة فقط التي تتبنى المعيار الأقل تشددًا لعرق الجبين قد أنتجت حوالي 50% من خدمات قواعد البيانات الأوروبية المتاحة على شبكة الإنترنت. (يمكن تفسير ذلك طبعاً عن طريق عوامل أخرى مثل اللغة المستخدمة في قواعد البيانات). واعتقدت اللجنة أيضاً أن زيادة الحماية على قواعد البيانات في أوروبا سوف يحفز صناعة قواعد البيانات بحيث يمكنها منافسة الولايات المتحدة.

وفي عام 1996، حاولت المفوضية في توجيه الحماية القانونية لقواعد البيانات (Directive on the Legal Protection of Databases)³⁷ أن تجد حلاً وسطاً. فلقد قامت بتعديل قاعدة "الأصالة" وصولاً إلى أعلى حد تم تطبيقه في دول حق المؤلف (Droit d'auteur)، بمعنى أن حماية حقوق المؤلف طبقت فقط على ما يسمى بقواعد البيانات "الأصلية". وفي خطوة ثانية، تم ابتكار حق جديد لحماية قواعد البيانات "غير الأصلية" التي كانت محمية سابقاً بموجب حقوق المؤلف في عرق جبينه، ولكنها أصبحت الآن لا تستوفي المعيار الأعلى للأصالة ومن ثم فهي غير مؤهلة للحماية. ويعرف هذا الحق باسم حق قواعد البيانات أو الحق القائم بذاته (sui generis) فهو يمنح الحماية لصناع قواعد البيانات الذين وضعوا استثمارات ضخمة

³⁵ Feist Publications, Inc. V. Rural Tel. Service Co.

³⁶ DG Internal Market and Services Working Paper. First evaluation of Directive 96/9/EC on the legal protection of database

³⁷ Directive 96/9/EC on the legal protection of databases

لإنتاجها. كما يشار إليه باسم "حق الناشرين"³⁸، وينطبق ذلك على قواعد البيانات التي يكون اهتمام منتجها اهتماماً اقتصادياً، نظراً لعائدها المادي ولكنها لا تتسم بالإبداع.

وإصطلاحياً يعني الحق القائم بذاته (sui generic) "خاص به أو بنوعه" أو حق فريد بخصائصه. وربما كان الهدف من وراء ذلك هو الحصول على ميزة تنافسية عن منتجي قواعد البيانات في الولايات المتحدة، فلقد منحت الحماية القانونية لقواعد البيانات غير الأصلية (مثل دليل التليفون المرتب بشكل أبجدي) بضربة واحدة، وهو حق فريد من نوعه وغير مسبوق في أي اتفاقية دولية. وهذا يعني أن مبدأ المعاملة الوطنية، والذي بموجبه تعامل المنتجات المحلية والمستوردة بشكل متساو، لا ينطبق هنا. ويعني هذا بدوره أن منتجي قواعد البيانات في الولايات المتحدة لا يستطيعون الاستفادة من ذلك الحق الجديد. ومن هنا بدأت تجربة أوروبا لقواعد البيانات.

الممارسات

بشكل موجز، إن حق قواعد البيانات يمنح صناع قواعد البيانات (عادة ما يكون الناشر)، الذين وضعوا استثماراً ضخماً سواء في الحصول على المحتويات أو التحقق منها أو تقديمها، حقاً استثنائياً عند الاقتباس (يشبه حق النسخ في حقوق المؤلف) وحقاً آخر عند إعادة الاستخدام (مثل حق الإتاحة للجمهور)، إلى جانب حق التوزيع. ومدة الحماية هي خمسة عشر عاماً قد تمتد لخمس عشرة عاماً أخرى كلما حدث تغيير جوهري في قاعدة البيانات. ولا يرد على هذا التوجيه إلا عدد قليل من الاستثناءات والقيود.

ومثل حقوق المؤلف، فإن حقوق قواعد البيانات حقوق تسري تلقائياً وتطبق على كل قواعد البيانات الأوروبية بغض النظر عن تمتعها بحقوق المؤلف أو عدمه. ولكي تطبق حماية حقوق المؤلف لا بد لقاعدة البيانات أن تكون أصلية في اختيار وترتيب محتوياتها. أما لكي يتم تطبيق حقوق قواعد البيانات، لا بد أن يكون كل من اختيار محتويات القاعدة وترتيبها نتاج استثمار ضخم³⁹. ويعني ذلك إمكانية الإيفاء بالمتطلبين، حيث يطبق كل من حق قاعدة البيانات وحقوق المؤلف في نفس الوقت. فالمحتوى الحقيقي لقاعدة البيانات قد يكون أو لا يكون خاضعاً لحقوق المؤلف، ويعتمد ذلك على طبيعة هذا المحتوى.

ولقد أدى ذلك إلى حدوث ارتباك شديد بين مستخدمي قواعد البيانات ومن ضمنهم المكتبات. فتعقد هذا الاتجاه ذو القاعدتين الخاصتين بحق قواعد البيانات عادة ما يؤدي إلى عدم وضوح ما هي المصنفات المحمية ومدة حمايتها. ولا تتماشى الاستثناءات والقيود الواردة على قانون حقوق المؤلف مع الاستثناءات والقيود الواردة بالتوجيه (تشريع الاتحاد الأوروبي) اللاحق⁴⁰ لحقوق المؤلف، كما أنه من غير الواضح أي التشريعات سيعمل على الآخر. وقد ادعى الأكاديميون أن حق قواعد البيانات يعوق البحث العلمي لأنه يحدد مدى إتاحة البيانات العلمية واستغلالها، تلك البيانات التي قد لا تكون في حد ذاتها قابلة للتمتع بحماية حقوق المؤلف. ولقد أدى استخدام المصطلحات الغامضة والملتبسة مثل "استثمار ضخم" إلى تفسيرات مختلفة من قبل المحاكم الوطنية، مما أدى إلى وجود عدم يقين قانوني حيال هذا الأمر.

التطورات الحديثة

وفي الآونة الأخيرة شهد هذا المجال تطورين هامين. ففي عام 2004، قامت محكمة العدل الأوروبية، وهي المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي، بإصدار أول أحكامها وفقاً لتوجيه قواعد البيانات في أربع قضايا مشتركة خاصة بقوائم تواريخ مباريات كرة القدم وسباق الخيل. وفي قرارها الذي يعكس الموضوعات

³⁸ <http://news.independent.co.uk/people/obituaries/article1838327.ece>

³⁹ http://www.intellectual-property.gov.uk/resources/other_ip_rights/database_right.htm

⁴⁰ http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/copyright-info/copyright-info_en.htm

المتعلقة بالسياسات العامة، قامت المحكمة بتقليل مدى الحق القائم بذاته "sui generis" عن طريق تقليص حماية قواعد البيانات لتقتصر على مقدمي المصدر الوحيد لقواعد البيانات. وبموجب هذا الحكم لم تمنح هيئة سباق الخيل البريطانية، وهي المسؤولة عن وضع قوائم ثابتة بتاريخ سباق الخيل كجزء أساسي من أنشطتها، حماية الحق القائم بذاته "sui generis"، لأن ذلك قد يخلق احتكاراً بدون وجه حق، ووفقاً لحق قواعد البيانات، قد يحد بطريقة أخرى من ابتكار المنتجات المشتقة. وهذا يعني أن دليل التليفون المرتب أبجدياً وقوائم التليفزيون وغيرها صارت لا تتمتع بحماية الحق القائم بذاته "sui generis". وبالإضافة لذلك، تم تقليل مدى الحماية بحيث صار الاختبار الوحيد للانتهاك لحق قواعد البيانات هو إذا كان ما تم أخذه من قاعدة البيانات يضر بالاستثمار الضخم الذي قام به منتج القاعدة أم لا.

وفي عام 2005، أخذت المفوضية الأوروبية على عاتقها تقييم آثار حق قواعد البيانات. ففي بادرة غير عادية وإن كانت بادرة سارة، قامت المفوضية بتقييم عملي لمدى نجاح تلك التجربة. وقد توصلت المفوضية إلى أن "التأثير الاقتصادي للحق القائم بذاته "sui generis" على إنتاج قواعد البيانات لا يمكن إثباته. (وهذا يعني) أن هذه الأداة الجديدة التي قدمت لتشجيع إنتاج قواعد البيانات في أوروبا لم يكن لها أي تأثير واضح على إنتاج قواعد البيانات"⁴¹. لقد قدم هذا التقييم أربعة اختيارات وهي: إبطال التوجيه بأكمله، أو إبطال الحق القائم بذاته "sui generis"، أو تعديل مواد الحق القائم بذاته "sui generis"، أو الحفاظ على الوضع الراهن. وبعد إجراء استفتاء عام في سنة 2006، سوف تقدم المفوضية تقييمها النهائي إزاء ما كانت بحاجة إلى إجراء تغييرات تشريعية أم لا.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

تقوم المكتبات على جمع وتنظيم والحفاظ على المعلومات والمعارف بهدف إتاحتها للطلاب والباحثين والجمهور العام وذلك حتى تعم الفائدة على المجتمع ككل. وفي البيئة الرقمية، يخزن معظم المحتوى في قواعد البيانات. وفي هذا السياق، تلعب المكتبات دوراً مزدوجاً. فالمكتبات هي مستخدم أساسي لقواعد البيانات وتحصل على رخص استغلال المواد الإلكترونية المخزنة في قواعد البيانات من الناشرين. كما تعد المكتبات أيضاً منتجة لقواعد البيانات، مثل التي تنتج عن مشروعات الرقمنة وفهارس المكتبات والبيانات التعريفية (metadata) الخاصة بقواعد بيانات النظم (registries) التي تبتكرها المكتبات.

ومن حيث المبدأ، تعارض المكتبات إدراج حقوق جديدة لأنها تفرض عوائق إضافية على إتاحة المعرفة، وخاصة على محتوى الملك العام. فمنح المزيد من الحقوق على المعلومات يعني بالضرورة المزيد من الحقوق التي يجب على المكتبات التفاوض بخصوصها أو العمل على الحصول على رخص استخدامها أو إعفاءات منها، مما يؤدي إلى زيادة النفقات وإعاقة الإتاحة. ولقد قدم توجيه قواعد البيانات حقاً جديداً في مصلحة منتجي قواعد البيانات، وذلك لتشجيع الاستثمار في صناعة قواعد البيانات. وفي نفس الوقت ذاته، اتحد الناشران فيما بينهم، حتى أنهم نجحوا في بعض الأوقات في الاستحواذ على اهتمام الجهات المنافسة⁴²، ومن ثم تم وضع معلومات أكثر في أيدي أقل. وقد تناقص إنتاج قواعد البيانات في أوروبا، في حين أثبت التوجيه مدى تعقيده وصعوبة فهمه وتفسيره حتى بالنسبة للخبراء.

وبالنسبة للمكتبات، فقد شهدت البيئة المعلوماتية عدة تطورات. فقد أدت زيادة التعاون بين المكتبات إلى اندماج قواعد البيانات المحلية في الموارد الإقليمية والوطنية؛ حيث تدخل المكتبات الآن في مشاريع رقمنة واسعة النطاق بالتعاون مع شركاء تجاريين، ولقد ظهرت البيانات التعريفية metadata كأداة قيمة لمساعدة البحث عبر قواعد البيانات وعلى شبكة الإنترنت ولإضافة الاتساق إليها. وقد بدأت بعض المكتبات في استخدام الحق القائم بذاته "sui generis" كطريقة للمحافظة على تحكمها في قواعد بياناتها، خاصة عند دخولها في اتفاقات شراكة مع كيانات تجارية. فعلى سبيل المثال، يكفل الحق القائم بذاته للمكتبة ضمان حماية

⁴¹ Evaluation of Directive 96/9/EC on the legal protection of databases p.5

⁴² http://www.competition-commission.org.uk/rep_pub/reports/2001/457reed.htm#summary

إتاحة قواعد بياناتها حتى إذا أصبحت جزءاً من قاعدة بيانات محمية بحقوق ملكية (proprietary database).

وفي هذا السياق طلبت منظمة أيفل من المفوضية الأوروبية التدخل لتحسين التوجيه الخاص بقاعدة البيانات بشكل جذري عن طريق تعديل الحق القائم بذاته "sui generis" وإدراج ترخيص إجباري وضمان وجود اتساق بين التوجيه الخاص بقواعد البيانات (database Directive) والتوجيه الخاص بحق المؤلف والحقوق المشابهة في مجتمع المعلومات (Info Soc Directive).

الأبعاد الدولية

لقد حاولت المفوضية الأوروبية لسنوات عدة طرح وتقديم معاهدة دولية لقواعد البيانات في منتدى صناعة السياسات العالمية وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ومؤخراً في عام 2002، دافعت المفوضية عن "تجاح" حماية الحق القائم بذاته "sui generis" في حين طلبت من الدول الأعضاء في الويبو التوسع في حماية قواعد البيانات على مستوى دولي⁴³. ولكن الولايات المتحدة، وهي المنتج الآخر الرئيسي لقواعد البيانات، كان لديها شكوك. فممنذ قضية فيست feist في عام 1991 لم تسع إلا القليل من شركات قواعد البيانات الأمريكية للحصول على حق خاص لقواعد البيانات. ولكن عدداً أكبر من تلك الشركات، وذلك بدعم من الغرفة التجارية الأمريكية، قام بالاعتراض على إدراج هذا الحق، معتقدين أنه باستطاعتهم حماية أنفسهم بشكل كاف عبر الوسائل القانونية مثل العقود والتدابير التقنية الأخرى كوضع كلمة سر مثلاً. وكانت أكثر النقاط أهمية في مجادلتهم هي قولهم بأن الحماية القوية المفروضة على قواعد البيانات سوف تزيد من صعوبة إنتاجها في المقام الأول، مما يقلل الحافز من وراء ابتكار منتجات قواعد بيانات جديدة والحد من المنافسة في مجال توفير المعلومات⁴⁴. وبعبارة أخرى، سوف يكون لحماية قواعد البيانات تأثير عكسي على إنتاجها.

وبناء على تقييمها الخاص لتوجيه قواعد البيانات، ليس من المتوقع أن تعيد المفوضية الأوروبية تقديم فكرة معاهدة قواعد البيانات الدولية في الويبو في المستقبل القريب. بيد أن التوجيه يشجع على مد الحق القائم بذاته "sui generis" إلى دول العالم الثالث على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الملزم (forced reciprocity)⁴⁵. فيجب على أي دولة تقوم بالتفاوض على اتفاقية تجارة مع الاتحاد الأوروبي، مثل اتفاقية شراكة اقتصادية مثلاً، أن تعي تجربة الاتحاد الأوروبي بالنسبة لحق حماية قواعد البيانات وأن تتجنب إدراج هذا الحق الجديد ضمن قوانينها.

(انظر أيضاً "اتفاقيات التجارة وحقوق المؤلف").

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء حق قواعد البيانات

- أيفل
<http://www.eifl.net/services/databaserules.html>
- المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق
http://www.eblida.org/position/Databases_Response_March06.htm
- اتحاد المكتبات وسجلات حقوق المؤلف بالمملكة المتحدة

⁴³ The Legal Protection of Databases (Submitted by the European Community and its Member States) WIPO SCCR/8 http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=2323

⁴⁴ James Boyle: A Natural Experiment, Financial Times, 22.11.2004

⁴⁵ Article 11(3) & Recital 56

<http://www.cilip.org.uk/professionalguidance/copyright/lobbying/laca3.htm>

المراجع

- المفوضية الأوروبية. حماية قواعد البيانات في الاتحاد الأوروبي: توجيه قواعد البيانات، تقييم أسس قواعد البيانات، الخ..
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/protdatabases/protdatabases_en.htm
- هتافان مشجعان لقواعد البيانات في الاتحاد الأوروبي، جيمس بويل، الفاينانشال تايمز، 2006/1/2
<http://www.ft.com/cms/s/99610a50-7bb2-11da-ab8e-0000779e2340.html>
- معهد قانون المعلومات بجامعة أمستردام، ملف حق قواعد البيانات. مجموعة فريدة من قوانين السوابق القضائية بخصوص الحق القائم بذاته (sui generis) لقواعد المعلومات الأوروبية
<http://www.ivir.nl/files/database/index.html>